في مركز الحاسبة المركزية للاتصالات

إبحث عن هاتفك وادفع ديون غيرك!

"مركز الحاسبة المركزية للاتصالات هو المركز الرئيسي لاصدار القوائم الخاصة بالهواتف الارضية وكذلك حجب الخدمة عن الهواتف الارضية التي لا تدفع ديونها من قبل المواطنين وهذه الحاسبة تكون مسؤولة ومركزية عن جميع البدالات في جانبي الكرخ والرصافة."

بغداد / ايناس طارق

وهنا تتم مراجعة مركز الحاسبة من اجل حجب الهاتف الارضي في حالات متعددة منها انه في حالة مراجعة مواطن ترك منطقته او هجر منها ويقد م طلباً رسمياً يكون مصحوبا بمستمسكات رسمية تؤكد ملكية الهاتف وبناء على طلبه يتم ايقاف الهاتف اي حجب الخدمة عنه حتى لايتم استغلاله بصورة غير شرعية من قبل اشخاص اخرين او نقله من قبل البدالة الى اشخاص اخرين؟ يقول المواطن محمد لقد جئت الى مركز الحاسبة من اجل تقديم طلب لحجب الخدمة عن هاتفي الارضي لانني تركت منزلي في منطقة نفق الشرطة ولا استطيع نقله الى منطقة سكني الجديدة وقد علمت من بعض الاشخاص المقربين انه تم نقل خط هاتفي الارضي الى دار اخرى ويستخدم بصورة غير طبيعية في الاتصالات بالهواتف النقالة وهنا المبالغ التي سوف تظهر تكون كبيرة واذا لم يتم الدفع يقطع الهاتف وبعد الاستفسار من بعض المواطنين وعن كيفية نقلة كانت الاجابة هو الاتفاق مع الموظف المسؤول عن الكابينة الواقعة ضمن..المنطقة المذكورة ومقابل دفع مبلغ من المال تتحول الفيشة برقمها الى صاحب الخط السعيد المواطنة رضية محسن تقول منذ ستة اشهر والهاتف معطل وقد راجعت بدالة الداودي وبعد اظهار الشكوى وطلب معرفة اسباب الانقطاع وكذلك وجود القوائم التي تثبت عدم وجود ديون ظهر السبب ان الموظفين المسؤولين عن منطقتنا نفق الشرطة لا يأتون الى هناك لاسباب امنية ونحن لا نعلم متى تعود هواتفنا الى العمل وكلما نراجع البدالة يجيب الموظف المسؤول هل تتحملون الاعباء والمخاطر التي قد يتعرض اليها عامل الكابينة ونحن بصدد مراجعتنا الى الشركة العامة لايجاد حل لهذه المشكلة التي تشمل منطقة بكاملها.

المواطن مصطفى يقول انا اراجع مركز الحاسبة منذ اشهر عديدة من اجل ارجاع الخدمة الى هاتفي الارضي ولكن من دون نتيجة تذكر وذلك لوجود ديون متراكمة وانا لم استخدم الهاتف الارضي منذ سنة تقريبا لان الكيبل الخاص بالمنطقة (حي العقاري) في منطقة شارع فلسطين كان معطلاً وعند اصلاحه لم يكن هاتفي ضمن قائمة التلفونات التي شملها الاصلاح لانني كنت خارج البلد والان يطلبون دفع مبلغ الديون البالغ مئتين وخمسين الف دينار من ضمنها اجور الموبايل وعندما اطلب حذف الديون يقولون ادفع ومن ثم نتحقق بالامر وكذلك لم اتسلم ورقة صادرة عن الاتصالات وقد علمت بمبلغ الديون المتراكمة عند مراجعتي ولكن لا اعرف من اين اتت الديون وقد اقترح الموظف المسؤول عن تقسيط مبلغ الديون على اقساط تدفع بين فترة واخرى حتى استطيع بعد ذلك اعادة الخدمة الى هاتفي الذي حجبت عنه الخدمة..

المواطن سامر احمد يقول لقد اشتريت هاتفاً ارضياً بعد ان تم بيعه من قبل احد الاشخاص في منطقة الكاظمية وهو كان يريد السفر وقد تم تحويل الهاتف الى بيتي ولكن المشكلة التي ظهرت ان الهاتف حجبت عنه الخدمة بعد حوالي اسبوعين وانا الان اراجع مركز الحاسبة لمعرفة الاسباب والتي ظهرت ان اخر قائمة دفعت كانت قبل اربعة اشهر وما بعدها تحمل ديوناً تجاوزت النصف مليون دينار لانها تحوي على اجور الهاتف الارضي والموبايل والانترنيت وانا الان في حيرة من امري ولا اعرف كيف سوف يكون دفع المبلغ اذا لم يتم الدفع يقطع الهاتف ومالكه السابق غير موجود وقد اشتريته بمبلغ سبعمائة وخمسين الف دينار عراقي وقد كانت عملية البيع بيني وبينه فقط ثم نقلت ملكية الهاتف الى حوزتي..

احد الموظفين ويدعى احمد في الشركة العامة للاتصالات يقول نحن غير مسؤولين عن دفع المبالغ التي يتم دفعها بين الاطراف التي تتفق على عمليات البيع والشراء وهناك حالات كثيرة حدثت مشاكل لم تنته الا بعد الذهاب الى مركز الشرطة ومنها ان احد الاشخاص قام ببيع هاتف الى شخص اخر ولكن المالك الاصلي لم يكن موجوداً داخل البلد ونتيجة امتلاكه وكالة تخوله البيع والشراء تصرف حسب القانون واستلم مبلغ نصف مليون دينار عراقي وبعد مرور اسبوع جاء المالك الاصلي للهاتف وكان قد اخبر ان الهاتف معطل بسبب الديون وهنا اراد بيعه وقد تمت العملية فعلا وبعد مراجعة مركز الحاسبة ظهرت اسماء مختلفة تملك الهاتف الذي حجبت عنه الخدمة حتى تدفع الديون والوصول الى مالك واحد فقط ويكون موقفه قانونياً وصحيحاً.. احد المسؤلين في الشركة العامة للاتصالات رفض ذكر اسمه لاسباب وظيفية وحتى يضمن عدم تعرضه الى العقوبة الادارية. يقول ان ايرادت الشركة العامة للاتصالات تاتي تقريبا في المرتبة الثانية بعد ايرادات وزارة النفط ولكن ايرادات الشركة يتم انفاقها على الايفادات التي تكاد تكون روتينية اي شهريا وقد يتم ايفاد اشخاص محددين بين فترة واخرى ولا نعلم لماذا هذه الايفادات التي لا تكون فقط للفنيين وانما تشمل في بعض الاحيان الاداريين علما ان الايفاد قد يكلف في احيان كثيرة (١٥٠٠) دولار للشخص الواحد من اجور نقل بالطائرة ومصاريف وقد تكون الاعذار هي لمواكبة التطورات التي تحدث في مجال الاتصالات وانا اسأل متى طبقت نظرية واحدة منها في الوقت الحاضر؟ ولكن السؤال الاهم هو لماذا لم يتم انفاق هذه الاموال على تعمير البدالات التي تحتاج الى صيانة بدلا من اعطائها الى مقاولين او شركات خاصة مثلا بدالات (الكاظمية. المأمون. الجهاد) سلمت الى مقاول واحد وهذا الاجراء كان السبب في تسريح عدد كبير من الموظفين المتعاقدين بعقود مع الشركة العامة وهم الان متواجدين في القسم التابع للشركة في ساحة عدن (قسم الشركة الكرخ) وهم لا يعرفون ماذا سوف يكون مصيرهم بعد الاستغناء عنهم وهل سوف تاخذ البطالة حصتها منهم.ان هذه الاجراءات كان يجب ان تكون مدروسة وفق معايير سليمة هي ان لا يتم الاستغناء عن الموظفين ذوي الخبرة في العمل وكذلك ان تكون الاستفادة للشركة العامة للاتصالات بدلا من اعطائها لشركات ومقاولين لصيانتها الم يكن اعطاء هذه المبالغ الى الموظفين كحوافز بدلا من الاستغناء عنهم ان ايرادت الشركة الشهرية تصل الى الملايين من الدنانير بالعملة العراقية نتيجة الارباح التي تحقق عن طريق شبكات الاتصالات المرتبطة بالموبايل لماذا لم يتم توزيع قسم منها كأرباح شهرية للعاملين بالاتصالات ورواتبهم قليلة لان الذي لديه خدمة عشرون عاما لا يتجاوز راتبه (٣٠٠) الف دينار واكثر الموظفين يسكنون في بيوت مؤجرة ولديهم عوائل كبيرة بحاجة الى المال والموظفون يقدمون طلبات كثيرة من اجل تحسين سلم الرواتب ولكن دون فائدة تذكر؟ والان فقط بدا الاعمار في الشركة بالنسبة لبعض الطوابق منها السابع والثامن وليس الاعمار على المستوى الواسع بمبالغ ولا تؤثر على الميزانية الكبيرة للشركة ويتساءل الموظفون لماذا وزعت الحوافز في السنة الماضية فقط؟

وهنالك مشاكل كثيرة وخصوصا في القسم الاداري التابع للشركة الذي استطعنا ان ننقل من خلاله معاناة الموظف نفسه الذي يعمل داخل الاطار الوظيفي للشركة الموظف سلمان متقاعد ويتابع اجراءت اكمال معاملة التقاعد وفق السلم الوظيفي المتبع يقول منذ حوالي شهر وانا اتابع المعاملة لاكمال الاجراءت الخاصة بصرف مبلغ التقاعد وكلما اراجع الادارية تكون الاجابة من الموظفة انها تتأخر ويجب الاستمرار في متابعة المعاملة لانه قد تتعرض الى الاهمال وهي غير مسؤولة عن ذلك.يقول الموظف (ر / م) انبا موظف داخل نفس البناية للشركة اراجع منذ ثلاثة اشهر من اجل تجديد هوية الانتساب ولكن يوميا يكون الجواب غدا وغيرها من الامور الاخرى.احد الموظفين لم يعرف مصيره وقد قيد مفقوداً وعائلته تراجع من اجل الراتب الذي هم بحاجة ماسة له والموظفون في الادارية يقولون عليكم الانتظار حتى اكمال المعاملات التي تسبقها وهل معاملة بمثل هذه الظروف يجب ان تكون ضمن سلسلة روتينية والعائلة التي تراجع بحاجة كبيرة الى الراتب وهناك بعض الامور التي يجب ان تكون تحت مراقبة مباشرة من المدراء وليس الاعتماد على التقارير التي ترفع من رؤساء الاقسام لانه عند تكرر مثل هذه الاخطاء من قبل الموظفين داخل الشركة مع زملاءهم ماذا سوف يكون مصير معاملة المواطن العادي والذي لا ينتمي الى الاطار الوظيفي

وقد طلب الموظفون من قسم الادارية الاسراع في انجاز معاملاتهم وليس تركها حسب الاتصالات الداخلية التي تتم بين الاقسام لتقديم معاملة على حساب الاخرى ودون مراعاة حالة الموظفين ومنهم الموظف س.ك يقول لقد كنت في رحلة علاج وعلى نفقتي الخاصة وقد طلبت اجازة مرضية ولكن رفضت ولاسباب صحية ونظرا لحاجتي الى العلاج اضطررت الى السفر والان اقدم تقارير طبية تثبت صحة كلامي واراجع الادارية لاثبات ذلك ولكن دون فائدة و تؤجل المعاملة الى اشعار اخر مع العلم ان هناك بعض الموظفين يحصل على اجازة مرضية وبراتب كامل وتسجل بعد مباشرته بالعمل ونحن نطلب من المدراء الالتفات قليلا الى حال الموظفين حتى نستطيع العمل بجد وليس ترك الامور على عواهنها دون رقابة داخلية بلا مراقبة وهناك عدد كبير من المواطنين يطلبون الاسراع في انجاز معاملاتهم لنقل الهاتف الارضي او تقديم معاملة لحجب الخدمة عن الهاتف نتيجة ظروف تمنعه حاليا من البقاء في منطقته وكذلك متابعة عمليات بيع الهواتف الارضية التي تتم خارج الشركة العامة للاتصالات والتي تصل احيانا الى مليون دينار للهاتف الواحد وبعد الاتفاق مع المسؤول عن الكابينة الداخلية في المنطقة الواحدة والمراد نقل ملكية الهاتف وكذلك الخط (الوابر) الى المشتري الجديد لا مشكلة ويجد له مكاناً وينصب مقابل مبلغ معين وهنا يجب تحديد شروط نقل ملكية الهاتف وفق ضوابط محددة وتكون حسب جدول اعمال الشركة التي تمنع عمليات بيع وشراء الهواتف دون الرجوع الى الشركة وليس فقط مراجعة مركز الحاسبة لنقل الملكية من شخص الى اخر..

وقد اكد بعض المواطنين وجود مخالفات كثيرة من قبل بعض الموظفين المسؤولين عن اعادة الخط المعطل الى العمل او فصل اشتراك خط عن خط اخر وهذا يحدث كثيرا في منطقة الكاظمية حيث يقول المواطن جمال لقد اضطررت الى دفع مبلغ خمسة وعشرين الف دينار من اجل معرفة سبب العطل في الهاتف وبعد طلب ذلك من الموظف المسؤول عن الكابينة في منطقة الكريعات تبين ان خط الهاتف قد نقل الى منزل اخر واستخدم لمدة اسبوعين ولا اعلم ماهو المبلغ الذي ياتي نتيجة ذلك وعند الاستفسار عن كيفية نقل الخط اجابني الموظف تحصل اشكالات بسيطة قد يكون خط المنزل المعني عاطلاً فشكل خطك له!!..

يقول المواطن مؤمن في منطقة حي البنوك لا نعلم الاسباب التي كانت وراء قطع هاتف المنزل وبعد ان تكلمنا مع الموظف الذي جاء لصيانة الكابينة في محله ٩٠٤ اخبرنا بوجود ديون متراكمة ويجب مراجعة مركز الحاسبة وبعد المراجعة وابرازنا القوائم التي تؤكد اننا سددنا الديون طلبت منا الموظفة سداد الديون الجديدة وبعد ذلك نقدم طلباً ويترك للحصول على نتيجة وحتى يتم اعادة الخدمة بعد ذلك الى الهاتف..

نرجو من الشركة العامة للاتصالات النظر في طلبات المواطنين والموظفين والاهتمام بتجديد البدالات وليس جعل اوقات تشغيل البدالات لا تتجاوز اربع او ثلاث ساعات لانها لم ترتبط بالكهرباء الوطنية وانما الاعتماد بصورة مباشرة على استخدام المولدات التي تستهلك آلاف اللترات من الكاز ويمكن ربطها بنظام العمل الجديد المحدد (العشرة امبير) لتجاوز النفقات الكبيرة ويمكن استغلال ذلك بتقليل احتساب كلفة المكالمة من الهواتف الارضية الى الموبايل وبالعكس وكذلك اجور خدمة الانترنيت .

كتابة على الحيطان

القراءات الصحيحة

عامر القيسي

قال لي احد الاصدقاء في جلسة جمعتني مع مجموعة من متعددي الاراء والتنظيرات والافكار

- لاحظ التحسن الامني الواضح في بغداد تحديدا، الم اقل لك اذا ارادت امريكا شيئا فعلته

عقب عليه صديق اخر

- ولماذا تتجاهل دور الجيش العراقي وبقية القوى الامنية في مثل هذا الانجاز؟

تدخل منظر اخر قائلاً:

- لا هذا ولا ذاك، ان اجواء المصالحة هي التي خلقت هذا الوضع الجديد واجبرت الجميع على السير وراء اهدافها

ودارت في الجلسة نقاشات وطرحت اراء ورأى المتناقشون ان السبب ايا كان فان النتيجة هي لمصلحة المواطن وهذا هو المهم

اتذكر جيدا باننا في المدى ومع بداية اعمال الارهاب وانفلات عصابات الجريمة المنظمة والمافيا والمسلحين بداية عام ٢٠٠٤ اعددنا ونشرنا اكثر من تحقيق صحفي واجرينا لقاءات وحوارات مع مواطنين ومسؤولين في حملة لترويج مفهوم الامن الذاتي تحت سيطرة الحكومة والجيش العراقي وبقية الاجهزة التنفيذية وطرحنا مفهومنا للنقاش والتطوير وقلنا ان المواطن هو صاحب المصلحة الحقيقية في استتباب الامن لان القضية الامنية تمس جوهر حياته وتفصيلاتها ومستقبله وحينها سمعنا الكثير من الاعتراضات بحجج مختلفة منها ماكان صراحة ذات طابع تبريري والاخرى كانت موضوعية بسبب عجز الاجهزة التنفيذية للحكومة في السيطرة على هكذا مشروع وبعض الاراء شممنا منها رائحة رفض مبدأ استتباب الامن اساسا ولكنها كانت مغلفة بخطاب تمويهي ولغة دبلوماسية انيقة!

واليوم تثبت تطورات الوضع الامني صحة ماذهبنا اليه وزكت الحياة طروحاتنا وانتعش الوضع الامني في مناطق الصحوات الكبيرة منها (الرمادي) والصغيرة (المناطقية) عندما دخل المواطن كعنصر فاعل في معادلة الصراع وبغض النظر عن بعض الملاحظات على الصحوات في بعض المناطق الا ان اسخن مناطق بغداد واشدها توترا والتي كانت شوكة في خاصرة الحكومة والمواطن معا قد تحولت الى مناطق شبه باردة واختفت منها الكثير من مظاهر العنف والارهاب والجريمة المنظمة لان المواطنين من سكنة تلك المناطق قد نفضوا ايديهم من اجواء القتل المجاني اليومي وتلاقت قلوبهم وايديهم بمساهمة فاعلة من جميع الاطراف المهتمة بنجاح العملية السياسية ليخلق الجميع وضعا ماكانت ماكنة الحرب الامريكية وجنرالات الاستراتيجيات البعيدة المدى والقصيرة على خلقه بل كان الاستخدام المفرط للقوة واحدا من الاسباب المهمة التي ساهمت في تصاعد وتائر العنف وخلق المبررات للارهابيين لتحريض الناس واحتجاز مدنهم تحت رايات مخادعة لاتصب في مصلحة الوطن والمواطن

المطلوب الان هو تحويل الصحوات المناطقية الى صحوات وطنية حقيقية هويتها عراقية وهمومها عراقية وهواها عراقي وسد الطرق على من يريد ان يستخدمها كعنوان لاهداف غير التي انشئت من اجلها ان العمل الوطني الكبير الذي تقوم به الصحوات تجعلنا حقيقة نخشى عليها خباثة اعداء العراق التسلل اليها وحرفها عن اهدافها الحقيقية في حماية الناس وتوفير سبل العيش الامن الكريم للمواطنين علينا ان نصون هذه الصحوات قبل ان نعود من جديد لنعالج مشاكل اعتقدنا باننا تخلصنا منها وما نخشاه حقيقة هو ان تقرأ بعض النجاحات قراءة سطحية فتقودنا هذه القراءات الى ورطة لا نتمناها لانفسنا!

ورشة للرشاقة

عالم جديد للمرأة الكربلائية

كربلاء / المدى

بحضور عدد من الناشطات في مجال حقوق المرأة ومنهن السيدة بشرى حسن عاشور والسيدة خديجة فاضل والست مائدة عبود ود. إقبال كمونة تم افتتاح مركز رشاقة خاصاً في مؤسسة المرأة العراقية النسوية... وقد حضر الافتتاح ايضا السيدة (إنعام احمد) مديرة الإعدادية المهنية..وعدد من مدرسات الإعدادية نفسها..وكذلك عدد من عضوات مؤسسة الغد المشرق... وقد تحدثت لنا (د.إقبال كمونة) وهي إحدى عضوات مؤسسة المرأة العراقية عن تلك التجربة الجديدة قائلة:

.نهدف من وراء تلك التجربة إلى فتح باب جديد للنساء من اجل الحصول على جسم صحي ورشيق... ولأن السمنة تسبب الكثير من الأمراض فهي دعوة خالصة لكل امرأة تود التخفيض من وزنها بالتوجه إلى مركزنا.

❖ وهل هناك برامج معينة تخص المركز؟

.بالطبع فلن يقتصر الأمر على ممارسة التمارين الرياضية بل سنقوم بتوجيه النساء على انواع الغذاء الصحي والجيد.. ونوع الغذاء الذي يجب الابتعاد عنه..كما سنقدم لهن برامج تغذية..إضافة إلى إن المركز سيقدم محاضرات عن أهمية الرياضة للجسم وكيف تحافظ كل امرأة على صحتها مع كم الاعمال اليومية التي تقوم بها.

❖وهل زودتم المركز بأجهزة جيدة؟

.نعم فقد زودناه بالأجهزة الرياضية الحديثة والتي ستساعد المرأة المشتركة على تخفيض وزنها بوقت قصير.

تقول (مائدة عبود) العضوة في مؤسسة المرأة العراقية:

.المرأة هنا وبسبب ظروف الحياة الصعبة تركت الاهتمام بنفسها والتفتت إلى بيتها وأطفالها وعملها فقط ونسيت نفسها وبالتالي نجد جيلا جديدا من النساء اللواتي ما زلن في العقد الثالث أو الرابع ويشتكين من الام الظهر والقدمين ونحن هنا نهدف من وراء المركز إلى تعليم المرأة العناية بغذائها وجسمها الصحي من اجل عائلتها أيضا لأنها إن مرضت فلن تجد العائلة بديلا عنها وللأسف فمفاهيم التغذية لدينا خاطئة ولا نهتم بالغذاء الصحي واعتقد بأن هناك إلا نسبة قليلة من النساء يمارسن الرياضة.

❖وماذا عن أسعاركم؟

.أسعارنا نستطيع أن نقول عنها مدعومة وتشجيعية من اجل ترغيب النساء ودفعهن للالتفات إلى أنفسهن ونرجو أن تكون تجربتنا ناجحة.

❖وعبرت (السيدة بشرى حسن عاشور) عن سعادتها بتلك التجربة الفريدة والتي فتحت آفاقاً واسعة أمام المرأة الكربلائية التي كانت محجمة الدور وغير قادرة على الخروج عن الأطر التي حددت لها.. وقالت أن منظمات المجتمع المدني في كربلاء بدأت تأخذ دورا فاعلا في الدخول إلى عمق البيت الكربلائي لمعرفة كل تفاصيل الحياة الخاصة بالأسرة الكربلائية من اجل الوصول إلى أفضل حالة من حالات المعرفة بإدارة الحياة الزوجية والحياة الأسرية من قبل الزوج والزوجة.

❖وجدير بنا أن نذكر أيضا بأن مؤسسة المرأة العراقية من المؤسسات ذات الدور الفاعل في مدينة كربلاء وقد قامت قبل فترة بورشة عمل ومحاضرات استمرت عدة أيام عن العنف الأسري وأسبابه وعلاجه في الأسرة العراقية وقد ألقى المحاضرات د.صالح الحسناوي وزير الصحة الحالي قبل تسلمه مقاليد الوزارة بفترة وجيزة... وكان لتلك المحاضرات والتي سنح فيها الدكتور الحسناوي للسيدات المشاركات النقاش في كافة مناحي الحياة الزوجية.. كان لها الأثر البالغ في نفوس الحاضرات وحققت نجاحا ملموسا في هذا الجانب.

العنف ضد المرأة

قصص من واقع الحياة اليومية

بغداد / مؤيد عبد الوهاب

تقول مديحة حسن ربة بيت. ((فقدت ولدي سنان اثر انفجار ارهابي بسوق شلال في حي الشعب.. منذ ذلك اليوم تغيرت حياتي باكملها.. بدأت أشعر ان الارهاب سيطول عائلتي بأكملها في المستقبل وبت اخاف حتى من نفسي على اطفالي الباقين.. لقد تشتتت افكاري و مشاعري و لا املك غير شعور بالخوف والقلق الدائم.. لا اريد ان افقد شخصاً اخر من عائلتي حتى لو اضطررت الى سجنهم في البيت)). اما قضية زينب علي فتشرحها والدتها حيث تقول.. ((اصيبت ابنتي بصدمة عصبية افقدتها الحركة والنطق اثر ورود خبر استشهاد زوجها بانفجار ارهابي.. نحن في مشكلة مع وجود اطفالها الأربعة.. نحن نعينهم اقتصاديا لكنهم بحاجة للحنان و التوجيه الأمومي المفقود تماما!! لقد فقدت ابنتي زوجها و خسرت اطفالها وانهارت كليا))

وتتابع الموظفة فضيلة كامل قصص العنف قائلة خطف زوجي قبل سنتين في مناطق ساخنة قرب تكريت.. و دفعنا فدية قدرها عشرة الاف دولار.. لكنه لم يعد.. لا يمكن ان يقتلوه فله خمسة اطفال يسألون عنه دائما و انا لا أشعر بالأمان الا معه.. لقد فقدت الثقة في كل الناس)).

العنف متعدد الأطراف

لكن فاتن عبد الكريم وهي موظفة في مصرف الرشيد لها رأي اخر حيث تقول.. ((ان ما تتعرض له النساء من شعور بالاضطهاد و كبت حريات وما يتبعها من اعمال ارهابية في قتل النساء.. يجعلهن في حالة توجس و استفزاز دائم.. ان حالات العنف التي تطول الأبرياء تمس المرأة مباشرة فهي الأخت والزوجة والابنة.. ان وجود الميليشيات عند كل الاطراف يهدد سلامة و كرامة النساء.. فيمكن هدر دم اي امرأة لأي سبب كان.. ان العنف ضد المرأة في العراق متعدد الأطراف ولا وجود لكرامة حقيقية للمرأة في العراق)).

ثقافة العنف

وتعلق الناشطة في مجال حقوق المرأة ثورة يحيى على هذه القضية.. ((العنف يحد من تنقلاتي وحياتي العملية جدا محدودة.. وعملنا في مجال المرأة ضعيف بسبب العنف.. وان ما نركز عليه في عملنا هو القضاء على ثقافة العنف عند النساء.. فمن الخطورة ان تعبئ الأمهات الأجيال بهذه الثقافة.. خذ مثلا هناك امرأة من أقاربي اصيبت بصدمة عصبية و نفسية فظيعة نتيجة رؤيتها جثة مفخخة في الشارع.. سيبقى هذا الأثر يلاحقها و يؤثر في ادائها الاجتماعي مستقبلا)).

بينما قالت القاصة و الشاعرة سمرقند الجابري القول.. ((ان الرعاع يرفضون لها ممارسة الحياة بشتى صورها.. لهذا تجدهم يختصرون على انفسهم الفشل في ايقافها فيلجأون الى القتل متذرعين بالاسلام والحرام فيجعلون لكل حركة منها (حرمة شرعية) واذا كان الكثير من دعاة الحرية و الثقافة يرفضون المرأة كوجود فما حال البرابرة القادمين من قماقم الغباء المقروض)).

الرجل يصنع العنف

وتؤكد السيدة ألزابيث ليون من الجمعية الخيرية الأرمنية.. ((ان الرجل يصنع الحرب والعنف ويدفع الثمن اما المرأة فهي تدفع الثمن فقط.. الكثيرات من النساء العراقيات في معاناة رهيبة وفي اوضاع نفسية معقدة كالفوبيا والخوف من الاختطاف او الاغتصاب او الاعاقة او القتل او فقدان الاحباب هذا ما جعل الحريات للنساء مفقودة بسبب انتشار الميليشيات التي تحرم كل شيء على المرأة)).

اتفاقية سيداو

وعن دور منظمات المجتمع المدني في هذه القضية تقول الآنسة زينب سليم من مركز اليقين للدراسات.. اتفاقية سيداو **cedaw** ومنهاج عمل بكين يؤكدان على نقاط تخص المرأة منها - المرأة والفقر- المرأة و النزاع المسلح - العنف ضد المرأة - حقوق المرأة - وغيرها من النقاط التي توضح ان المرأة أكثر ما تتأثر بالنزاع المسلح باعتبارات غير مسلحة.. ان تحطيمها يستفيد منه الارهاب في ضياع الجيل القادم بمتاهات الأفكار الرجعية والطائفية والأثنية.. ونحن نحاول ايجاد مؤسسة تراعي المتضررات من الاعمال الارهابية والعنف.. لقد وجدنا من خلال الدراسات ان الآثار عميقة وستمتد الى اكثر من جيل عن طريق النساء المتضررات)).

وتقول في هذا الشأن سافرة جميل من مجلس السلم والتضامن.. ((لقد اصدرنا ادانات واسعة حول قتل النساء في العراق خصوصا اخرها هو قتل خمس عشرة امرأة في البصرة.. ان ما تتعرض اليه من عنف هو افراز لما يعيشه البلد من انفلات أمني.. ونحن نحاول ايجاد حلول لايقاف العنف ضد المرأة.. حيث لا بد من وجود مؤسسة اجتماعية تهتم بهذا الجانب المعقد)).

الروح الوطنية

وتؤكد هذا الرأي الدكتورة خيال الجواهري حيث تقول.. ((نحن كرابطة ومنظمة جماهيرية نحتج على جميع اشكال العنف وانواعه ان كان سياسياً او اجتماعياً او فكرياً او اسرياً ضد المرأة.. حيث يؤدي في نكوص المرأة في اداء واجباتها ونشاطها.. ان الاعتداء على المرأة مستمر وهذا يؤثر على روحها المعنوية في العمل الوطني.. وسنسعى الى سن قانون يكفل الارامل من جراء الحروب السابقة و الاعمال الارهابية الحالية.. لقد اصبح عندنا جيل من النساء لا يفهمن غير لغة العنف في قراراتهن و حياتهن اليومية)).

فرص عمل و اعانات

وعن دور المنظمات النسوية تقول ميسون يوسف من رابطة المرأة في العراق.. ((نسعى الى التخفيف من اثار العنف على النساء العراقيات.. حيث وجدنا ان الارامل خصوصا يخضعن لضغوط نفسية واقتصادية فظيعة وضعنا هذا الأمر امام مسؤولية حقيقية على الضغط عن طريق كافة المنظمات الانسانية الفاعلة لمعالجة هذه الأوضاع المأساوية للأرامل واليتامى خصوصا من الاناث حيث تمت اتصالات مكثفة بوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ليتم توفير اعانات مجزية لهم و توفير فرص عمل للأرامل والمطلقات عموما و الاهتمام بالأيتام من خلال فتح دور اضافية للأيتام)).

نسب الولادات

و للوقوف اكثر على حجم المشكلة قال الاستاذ احسان محمد الشريفي عضو المجلس البلدي في بغداد قاطع الرصافة - رئيس لجنة شبكة الحماية الاجتماعية.. ((لقد تجاوز عدد الأرامل في بغداد حسب آخر احصائية (٣٦٠) الف ارملة هذا إضافة الى عدد المطلقات والمعوقات بسبب الظروف الأمنية والطائفية.. ان وجود هذه الأعداد الكبيرة ينذر بكارثة للبلد.. حيث يؤثر في نسب الولادات والعزوف الجماعي عن الزواج.. وحتى الاعانات الشهرية لا تعالج الآثار النفسية و الاقتصادية للأرامل فوزارة العمل و الشؤون الاجتماعية خصصت للعائلة المتضررة (٥٠) الف دينار الى (١٢٠)الف دينار شهريا لمن تتعدى عائلتها الستة افراد فما فوق.. من خلال مقابلاتي مع الأرامل والمتضررات بسبب العنف وجدت انهن في حالة يأس كبيرة.. وانهن يشعرن انهن لا يملكن كرامة في هذا الوطن ولا قانون او دولة قادران على حمايتهن.. ان الآثار التي تصيبهن عميقة ولا يزيلها مبلغ الاعانة الهزيل يجب ان يكون الحل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً مع الحل الأمني ليستقر عموم الوطن)).

الحل المطلوب

من خلال جولتنا والآراء التي حصلنا عليها استشففنا ان المرأة في العراق ظروفها صعبة جداً بسبب شعورها بالعجز و الخوف من مواجهة العنف فهي تفقد معيلها زوجا كان او ابا مما يسبب خللا في النسيج الأسري.. الذي يولد حالة من اليأس في مواصلة الحياة عندها بذلك يفقد المجتمع عنصرا فاعلا من خلال اقصائها عن دورها فيه بسبب شعورها المستمر بالخوف والقلق من اطراف الصراع والجماعات الارهابية.. كما يفقد البلد التوازن البشري بسبب انخفاض نسب الزواج والزيادة الكبيرة في نسب الأرامل والمطلقات..